أحد أهم معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا يعد التصدي له عاملاً مهمًا نحو تحقيق الرخاء والاستقرار. وقال: إن ضعف أداء الأجهزة الحكومية يوصل المجتمعات إلى حالة من الاحتقان وفقدان الثقة. وقد استفسر عن ترتيب المملكة في المؤشر الدولي للفساد إلا أن الهيئة لم تعط أي إجابة على ذلك، على الرغم من أن الدولة لم تبخل في إنفاقها على الجهاز الحكومي، ومما يدل على ذلك استمرار زيادة حجم النفقات الجارية التي تمثل من (٦٠) إلى (٧٠٪) من إجمالي الموازنات السنوية للدولة، غير أن كفاءة الخدمات التي تقدمها تلك الأجهزة أقل مما يجب، ولا تتناسب مع هذا الإنفاق الكبير.

وأشار أحد الأعضاء إلى النسبة المرتفعة من موظفي الأجهزة الحكومية غير المنتظمين التي تراوحت ما بين (١١٪) إلى (١٥٪) من إجمالي العاملين في تلك الأجهزة، وقال: يجب أن تدرس هذه المعضلة وكيفية التصدي لها، ولم تورد اللجنة أي توصية لعلاج هذا الخلل، كما أشار التقرير إلى تعثر وتأخر المشروعات التنموية التي اعتمدتها الدولة في ميزانياتها ولم تُنفذ، إلا أن اللجنة لم تتبن أي معالجة في الرأي أو توصية للحد من تأخرها.

وطالب عضو آخر بوضع معايير محكمة لقياس أداء الأجهزة الحكومية، وتساءل: كيف أصبح لدينا هذا العدد الكبير من خطط التنمية التي ذكرها التقرير؟ وكيف روقبت هذه الخطط؟ والمهم هو النوعية أكثر من الكمية في عدد جولات المراقبة والزيارات.

واقترح أحد الأعضاء أن توكل مهمة مكافحة الفساد إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وألا يُستكمل إنشاء الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد بل وتلغى، وأن تلغى أيضًا هيئة مكافحة الفساد الإداري القائمة الآن، وتحصر مهمة مكافحة الفساد في هيئة الرقابة والتحقيق منعًا للازدواجية وتشتت الجهود، ويبقى ديوان المراقبة العامة جهازًا محاسبيًّا حكوميًّا مستقلاً.

ولفت عضو آخر إلى أنه من الأفضل التركيز على ما يخدم المواطن والمراجع بشكل خاص من حسن التعامل وجودة الأداء، وأن تترك الأمور الروتينية. وقال: إن هذه الهيئة لن تكون فعالة إلا إذا كانت هناك إجراءات حازمة لما تسجله من الملحوظات على الجهات التنفيذية، فكيف يمكن أن نساعد وندعم هذه الهيئة لتؤدي دورها على الوجه المطلوب؟

وتساءل عضو آخر: ماذا فعلت الهيئة تجاه المشروعات المتعثرة؟ وماذا عن التحقيق في تعثر هذه المشروعات؟ فلا ينبغي أن تقوم الهيئة بإبلاغ الجهات أو الرفع للمقام السامي عند اكتشاف تعثرها أو أي مشكلات أخرى دون التحقيق في ذلك.

الأعضاء وهموم الوطن

مطالبة بمراقبة ترسية المشروعات الحكومية

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: تطرق سماحة المفتي، فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، في خطبة الجمعة منذ أسابيع إلى انتشار الفساد والرشوة من قبل كبرى الشركات لأسحاب النفوس الضعيفة مقابل ترسية المشروعات بأسعار خيالية مع تنفيذ سيئ، وهذا يعود إلى ترسية المشروعات بدون طرحها في منافسة عامة، مما أوجد التلاعب بالعقود؛ مشيرًا سماحته إلى أن كبرى العقود الحكومية لا ترسو إلا على شركات معروفة تستولي على الكثير وتقدم القليل للمواطن، وسماحة المفتي ليس أول من تذمر، بل سبقه خادم الحرمين الشريفين بصراحته المعهودة. إذن فسلطتان مهمتان مستاءتان مما يحصل من فساد وبيروقراطية، السلطة الحاكمة ويمثلها رمز هذا الوطن صاحب الخير الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والأخرى السلطة الدينية ويمثلها مفتي المملكة. لذا، فقد بقي أن نسمع صوت المجلس الموقر، فقد حان الوقت للمجلس أن يكون أكثر عونًا لحكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- فقد منحنا ثقته الكريمة ونحن نعتز بها؛ واقترح العضو:

- عدم تكليف أو ترسية مشروعات كبرى للدولة على شركات بدون طرحها في منافسة عامة.
- أخذ موافقة مجلس الشورى أولاً على جميع المشروعات الحكومية ذوات المبالغ العالية، وهي ما يزيد على "مئة مليون" ريال قبل ترسيتها.